العرب
الإثنين 2020/04/06
السنة 42 العدد 11669

الجيش الأبيض سلاح المنطقة لمواجهة تسونامي كورونا

رئيس اتحاد الأطباء العرب: الطواقم الطبية في الخليج العربي أظهرت قدرة عالية في الأزمة

عرض رئيس الأطباء العرب عمر عياش، في حوار مع "العرب"، نقاطا إيجابية في إدارة المعركة ضد فايروس كورونا المستجد منها نجاعة الطواقم الطبية بدول الخليج، أما الجوانب السلبية بحسبه فتتعلق بالمعاناة المضاعفة التي يعيشها اللاجئون في ظل هذه الأزمة، لا سيما أن الفايروس وضع دول المنطقة أمام اختبار لقدرة قطاعها الصحي على مواجهة هذا الوباء القاتل.

جهد يستحق الاحتفاء به

محمد عبدالهادي
صحافي مصري

القاهرة - يواجه العالم "تسونامي كورونا" بإمكانيات صحية متفاوتة، وكان وقع أزمة كورونا على العالم العربي أشد من الغرب في ظل ضعف البنية الصحية، وأكثر قسوة على مناطق الصراع ومخيمات اللاجئين بالمنطقة.

ورغم ما يشكله هذا الوباء من تحدّ مضاعف أمام المنطقة العربية الغارقة في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الكفاءات الصحية العربية من المحيط إلى الخليج تشكل نقطة مضيئة في هذا المجال، حيث يصارع الأطباء العرب بإمكانيات محدودة وفي قطاع هش لإنقاذ أرواح المصابين، وفي بعض الدول قد لا تحظى الطواقم الطبية بالحماية الكافية ما يجعل مهمتها محفوفة بالمخاطر ويعرض حياتها للخطر.

وشكلت أوضاع قطاع الصحة بالعالم العربي وظروف عمل الأطباء في ظل أزمة كورونا، محور حوار أجرته "العرب" مع رئيس اتحاد الأطباء العرب عمر عياش.

اختار رئيس اتحاد الأطباء العرب أن يتطرق في البداية إلى تداعيات الأزمة الصحية الطارئة على أوضاع اللاجئين.

ولفت عياش إلى أن الأوضاع الصحية في مناطق اللاجئين والنازحين تقع مسؤوليتها على منظمات الإغاثة الدولية بشكل رئيسي وبالتعاون مع السلطات المحلية، بينما يشارك اتحاد الأطباء العرب في تأمين فرق طبية والسلامة الغذائية بعدة مخيمات للنازحين داخل أكثر من دولة.

شكل اتحاد الأطباء العرب خلية أزمة لمجابهة كورونا مع ظهور المرض، تضم متخصصين في الأمراض الوبائية والجرثومية، وتتبادل المعلومات والمستجدات الوقائية والعلاجية والخبرات والإشراف على المساعدات المرسلة إلى المناطق المنكوبة.

وفيما ذكرت تقارير إعلامية أن بلدا مثل اليمن الذي يعاني أزمات عدة لم يصل إليه الفايروس بعد، يعتقد عياش أن عدم وجود إصابات عديدة حاليا بالدول التي تشهد حروبا مثل اليمن وسوريا وليبيا يعود إلى غياب آلية التشخيص والرصد الناجم عن الأزمات الداخلية، كما لم يستبعد تجنب الإعلان عن الإصابات لأسباب أمنية، ولعدم قدرة المنظمات الدولية على التصرف والتحرك بحرية وأمان داخلها والقيام بدورها في المساعدة.

الجهود العربية لاحتواء الوباء

قدم اتحاد الأطباء العرب توصيات تبنتها غالبية الحكومات مع مطلع مارس الماضي ضمن الجهود العربية لاحتواء الوباء، من بينها الالتزام التام بالعزل المنزلي والرقابة الصارمة وفرض الغرامات على المخالفين، واقترح منصة لتبادل الخبرات الطبية والعلاجية والمعلومات عن فايروس كورونا، وأطلق دعوات للترفع عن كل الخلافات والنزاعات وتوحيد الجهود في مكافحة الوباء.

وأشاد عياش بجهود الكفاءات الطبية العربية للتصدي لهذا الفايروس. لافتا إلى أن الطواقم الطبية في الخليج العربي أظهرت قدرة عالية على مواجهة الأزمة بسبب توافر التقنية العالية وتوافر المعدات الطبية اللازمة لعلاج الإصابات الحرجة وقرارات الاحتواء السريعة مثل الإجراءات الصارمة للعزل المنزلي، ما مكنها من التعاطي مع أعداد الإصابات التي ظهرت في البداية بسبب الوافدين الأجانب.

وكانت مصر والجزائر قد اتخذتا منذ بداية الأزمة تدابير الوقاية في المطارات والحدود والمرافئ بسرعة ما ساهم في تخفيف وطأة الانتشار.

واعتبر عياش أن الأزمة الصحية تبنه العالم العربي بضرورة امتلاك صناعات محلية للأجهزة والمستلزمات الطبية، فالعالم يخوض حاليا معركة لتوفير كميات هائلة من أجهزة التنفس الصناعي والقفازات والأقنعة والكحول الإيثيلي، ولن يسمح بتصديرها للخارج إلا بعد تحقيق احتياجاتها الكاملة منها أولا.

واستشهد بتجارب بعض الدول العربية لاحتواء كورونا، كتوفير الاحتياجات الملحة للمستشفيات بالتعاون مع القطاع الخاص.

وقدم رجال الأعمال في لبنان دعما ماليا للمهندسين والأطباء المحليين لصناعة أجهزة للتنفس الاصطناعي لتعويض النقص في المستشفيات.

وأعتبر عياش أن "أزمة كورونا تعيد الاعتبار لآراء وأدوار الأطباء والصيادلة العرب على صعيد الأمن الاجتماعي كخط أساسي للدفاع عن الصحة العامة، بعدما ظل الاهتمام منصبا خلال السنوات الماضية على الفنانين والرياضيين والسياسيين".

وأصبح اهتمام وسائل الإعلام منصبا على نتائج تحاليل الأطباء والاكتشافات وتطوير العلاجات الدوائية والوقائية، وحتى رؤساء الدول وجل السياسيين باتت إطلالتهم الإعلامية مختصرة وتحتوي غالبا على قرارات ذات صلة بالإحصاءات وإنجازات الفرق الطبية المحلية وتفتح مجالا أكبر للمختصين لإدارة الأزمة الصحية.

> فرق الأطباء في المنطقة تدعم جهود الحكومات بتشجيع السكان على المكوث في منازلهم منعا لتفاقم العدوى

وأفاد عياش بأن نقابة الأطباء في لبنان أسست خلية أزمة مركزية بإشراك البلديات والمجتمع المحلي في مواجهة الوباء. وتم إقرار العزل المنزلي لكل المواطنين، وإغلاق كل مرافق التجمع والأسواق والمدارس والجامعات والمرافئ والمطار، وحظر التجول ليلا، وتجهيز مراكز للحجر الصحي.

يواجه الأطباء العرب الشبان ضغوطا متزايدة في أماكن عملهم، إضافة إلى صعوبات مالية كبيرة، مقارنة بمهن أخرة ما يدفع الكثيرين لاتخاذ القرار الأصعب بحزم الحقائب والبحث عن فرص عمل أفضل في الغرب.

وكشفت بعض الدول الغربية عن تقديم إغراءات لجذب الكوادر الصحية من الخارج لمجابهة نقص الطاقم الطبي العامل لديها في مواجهة الانتشار الواسع لفايروس كورونا، ما أثار مخاوف في الدول الطاردة للكفاءات المهنية، بسبب ضعف الرواتب، وغياب التقدير الوظيفي.

وحذر عياش من أن "غياب التقدير المادي لجهود الأطباء العرب داخل بلدانهم قد يدفعهم للرضوخ والتسليم بأفضلية الهجرة إلى الخارج في ظل الإغراءات المقدمة، ما يتطلب إجراءات عاجلة للحؤول دون هجرة الأدمغة، وتحفيز الأطباء الماهرين وتشجيعهم على البقاء ببلادهم".

ووفقا لمنظمة العمل العربية، فإن 50 في المئة من الأطباء العرب والمجالات المتعلقة بها هاجروا للخارج، وتستأثر الولايات المتحدة بنحو 39 في المئة من الكفاءات العربية، تليها كندا بنحو 13.3 في المئة.

وخلص عمر عياش في حواره مع "العرب" إلى "أن الإبقاء على الكوادر الطبية محليا مسؤولية جميع الحكومات العربية". لافتا إلى أنه "لم يقع تقديم حوافز مالية للأطباء الشبان خلال الأزمة الحالية، حيث تعمل معظم الفرق الصحية من منطلق إنساني كمتطوعين في مراكز طبية بعضها يفتقر إلى الاختصاصات اللازمة في أزمة وبائية هي الأسوأ في تاريخ البشرية، حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية".

تونس تراهن على تعاون القطاع الصحي الخاص لمواجهة الوباء

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس – سلطت الأضواء على دور القطاع الصحي الخاص في تونس في ظل الأزمة الحالية، وإذا كان بوسعه دعم المؤسسات العمومية في معركتها ضد "كوفيد- 19" طوعا وليس تسخيرا.

ومنذ ظهور الوباء في تونس، أشارت وزارة الصحة إلى أنه سيجري التعاون مع القطاع الخاص في حال الضرورة لتفادي نقص طاقة الاستيعاب في المستشفيات العمومية لإيواء المصابين بالفايروس.

وطرحت الوزارة خططا استباقية لإيواء مصابين بالفايروس في حال ارتفاع أعدادهم في مصحات القطاع الخاص بعدد أسرة يصل إلى 500.

وأوضحت رئيسة المرصد الوطني للأمراض المستجدة نصاف بن علية أن "التنسيق جار مع القطاع الصحي الخاص لتجاوز معضلة العدد المحدود للأسرة في المستشفيات العمومية".

وانتابت التونسيين حالة من القلق من مدى قدرة المستشفيات العمومية المتهالكة على إيواء المزيد من الإصابات المتوقعة في ظل طاقة استيعاب محدودة وعدد أسرة لا يتجاوز 300 في غرف العناية المركزة. كما أن الوضع أكثر صعوبة وتعقيدا في مستشفيات المناطق الداخلية البعيدة عن العاصمة.

وتجد وزارة الصحة في دعم المصحات الخاصة عبر إيواء المرضى منفذا من هذا المأزق. وسبق أن أشار وزير الصحة عبداللطيف المكي إلى موافقة المصحات الخاصة على دعم القطاع العمومي بتخصيص 300 سرير إنعاش.

وإلى حدود الثلاثاء، قالت وسائل الإعلام المحلية إن عدد الحالات المصابة بفايروس كورونا، التي تم إيواؤها بالمصحات الخاصة لا يتجاوز 15 حالة.

وكشف رئيس الغرفة النقابية للمصحات الخاصة الدكتور بوبكر زخامة أنّ كلفة إيواء مصاب بالفايروس مرتفعة جدا، حيث أن الإقامة في قسم غير الإنعاش تصل إلى 1400 دينار (أكثر من 482 دولار) في اليوم الواحد، بينما تفوق تكلفة إيواء مصاب بغرفة الإنعاش، 1500 دينار (أكثر من 516 دولار) في اليوم الواحد.

وأوضح سهيل العلويني، عضو اللجنة الوطنية لمقاومة كورونا، لـ"العرب"، أن "معركة كورونا تتطلب وحدة ورص الصفوف بين القطاعين».

وأوضح "للقطاع العام الأولوية لمواجهة هذا الوباء، لكن في حال عجزه عن إيواء المرضى هنا يكون دور المصحات الخاصة".

وأوضح أن "هناك اتفاقا بين الحكومة ونقابة أطباء القطاع الخاص للتكفل بعلاج المصابين بالفايروس الذين سيقع إيواؤهم بالمصحات الخاصة، حيث ستتكفل الدولة بدفع التكاليف".

ورغم استبعاد العلويني إمكانية تسخير الأطباء، لكنه يقر أنها واردة في حال ازدادت خطورة الأوضاع الصحية.

ومنذ اندلاع أزمة كورونا، أعلن أطباء القطاع الخاص عن تطوّعهم لمعاضدة جهود زملائهم في القطاع العام لتأمين الرعاية الصحية لمرضى الوباء.

وتنتقد سامية الطرابلسي غويلة، نائب رئيس النقابة الوطنية لأطباء القطاع الخاص، غياب استراتيجية واضحة للاستفادة من دعم أطباء القطاع الخاص. وتضيف غويلة لـ"العرب" أن "أطباء القطاع الخاص مستعدون للمساعدة، لكنهم بحاجة إلى توفير الإمكانيات".

وقالت "مواقف وزارة الصحة تبدو متناقضة، فمن جهة تقول إنها ستعمل بمفردها ومن جهة أخرى تطلب مساعدة القطاع الخاص ثم تلجأ إلى التسخير".

ولا يشكو بعض أطباء القطاع الخاص تغييبهم فقط، بل سبق أن نددوا بضعف إجراءات السلامة، وبالنقص في تجهيزات الوقاية ومن خطر انتقال الفايروس إلى مختلف الأقسام الطبية والإدارية.

وطرحت غويلة على سبيل المثال عدم توفر شروط العزل داخل غرف الإنعاش. وتبذل وزارة الصحة جهودا لاحتواء وباء كوفيد- 19، لكن ذلك لا يبدو كافيا خاصة بعد وفاة مصابين بالفايروس داخل منازلهم، ما يعكس عجزا من قبل السلطات الصحية على احتواء انتشار الوباء خاصة في المدن الداخلية.

كورونا يعري مواقف انتهازية لأطباء مغاربة

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – طالبت الهيئة الوطنية للأطباء في المغرب الحكومة، باستفادة المصحات والعيادات الطبية من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية، تجنّبا لحالة الركود التي قد تنخر القطاع جرّاء إجراءات مواجهة كورونا، في خطوة خلّفت استياء شعبيا واسعا.

وقالت الهيئة،في رسالة وجهتها لرئيس الحكومةالاثنين، إنها "تتأسف كون الأطباء وجدوا أنفسهم محاصرين بين الواجب والقانون، الذي يحتّم عليهم إبقاء مصحاتهم وعيادتهم مفتوحة بالرغم من قلة المترددين عليها".

وتضيف الرسالة التي توصلت "العرب" بنسخة منها، أن شبح تعرضهم للإفلاس ولخسائر مادية فادحة، يهدد أمنهم الاقتصادي.

وتبرّأت النقابات الطبية المنتمية إلى القطاع الخاص من الخطوة التي أقدمت عليها هيئة الأطباء، مشيرة إلى أن أطباء القطاع الخاص لم يسبق لهم مطالبة الهيئة بالتدخل لفائدتهم من أجل الاستفادة من أي دعم كيفما كان نوعه، بالإضافة إلى عدم استشارة الهيئة للنقابات الطبية للقطاع الخاص قبل مراسلة رئيس الحكومة.

ورفضت الهيئة، في بيان صدر الأربعاء، "رفضا قاطعا أن يتم الزج بها في صراع وهمي، وأن يتم التشكيك في مواطنتها والتزامها، خاصة في مثل هذه الظرفية التي تمرّ بها بلادنا والتي تحتاج إلى توحيد الجهود وشحذ الهمم وتعبئة كل الطاقات والموارد المتوفرة".

ومع ذلك شكك متابعون في راوية نقابة القطاع الطبي الخاص، ورأوا أنها مجرد محاولة للتنصل من أساليب المظلومية التي ابتعتها هيئة الأطباء، فيما الرغبة في استثمار الأزمة ماليا هي رغبة مشتركة.

واعتبر الأستاذ الجامعي عمر الشرقاوي أن المواطن لن تنطلي عليه هذه الحيلة التي سبق واستخدمها قطاع التعليم الخاص قبل أسبوع. وحسب الشرقاوي فإن هذا الوباء أثبت أن القطاع الخاص لا يملك حس المواطنة، بل يلهث وراء مصالحه".

وسبق للكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية، زهير الشرفي، أن هاجم الممارسات غير المقبولة واللاأخلاقية التي تقوم بها العديد من المصحات الطبية بالمغرب منها مطالبة المواطنين بالأداء نقدا، عوض الشيك. وقال "المصحات لا تعلن عن 90 في المئة من مداخيلها لمؤسسة الضرائب، وهذا غير مقبول».

وتتوجس هيئة الأطباء من تداعيات إقفال العيادات بما سيسببه ذلك من عجز في تقديم الخدمات الصحية، إضافة إلى ما سيلحقهم من خسائر مادية.

وأكد لـ«العرب» عدد من الأطباء أنهم يقومون بواجبهم ويستقبلون المرضى الذين تكون حالتهم حرجة وتحتاج إلى تدخل طارئ مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، فيما أشار آخرون أنه نظرا إلى الظروف الحالية، تكون الاستشارات عن بعد لتجنّب المرضى مغادرة بيوتهم وتوقيا من العدوى.

وقررت جمعية الأطباء المقيمين بالمستشفى الجامعي محمد السادس بوجدة (شرق المغرب) تقديم تبرعاتلشراء بعض المستلزمات ضمانا لاستمرارهم في تقديم الخدمات الطبية اللازمة، في خطوة تأتي لتعاضد جهود الجهات الرسمية لمحاصرة الوباء.

الواجب المقدس